

## دور نظام التعددية الحزبية في الحياة السياسية للدول

( دراسة في أسباب اعتمادها ، وأنواعها ، وخصائص تطبيقها ،

### ونتايج تبنيتها )

محمد حسن دخيل\*

تمهيد :

تكمن أهمية دراسة الأحزاب السياسية في البحث عن تأثيرها في النظام السياسي لكل دولة ، وكذلك عددها وتركيبتها ، والعوامل المؤثرة فيها .

تعدّ الأحزاب السياسية ، من أبرز المؤسسات السياسية المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع والنتائج التي تتركها هذه الأحداث في تركيبة وآليات نهوضه .

ولكي تستطيع الأحزاب السياسية التأثير في الرأي العام وبلورة الأفكار والمواقف بالشكل الذي يتفق مع مصالحها ومتطلباتها لابد من وجود أجهزة حزبية ودعائية تتولى مهمة عمل الدعاية للحزب وإقناع الرأي العام بأفضلية مبادئه وأفكاره وممارساته ، مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى (١)

وتركز التجربة الحزبية على القناعة بأن الإنسان ، بوصفه عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه ، قادر على التعاون الإداري مع الغير على مختلف الصعد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، وإن الحزب بوصفه تنظيمًا عامًا ، ينشط لدى الفرد روح التعاون هذه عن طريق إصراره على ضرورة الإصلاحات الشاملة لمختلف وجوه الحياة الاجتماعية (٢)

إن ظهور الأحزاب السياسية الجماهيرية واتساع قاعدة الهيئة الانتخابية نتيجة إقرار الاقتراع العام في بدايات القرن الماضي أحدث تحولا هاما في تاريخ المؤسسات السياسية ، حيث تمخض عن ذلك تنظيمات سياسية تعمل في الدرجة الأولى للبحث أو لفهم الإرادة الحقيقية للشعب وتحويلها الى حقيقة ،

\*مدرس دكتور في جامعة الكوفة / كلية القانون والعلوم السياسية .



فالتطبيقات الأكثر عدداً والطبقات الأكثر فقراً أصبحت ممثلة في البرلمان من قبل نواب منحدرين منهم .  
(٣)

إن العلاقة بين الأحزاب السياسية والرأي العام هي علاقة وثيقة ، إذ إن الرأي العام في أية دولة ما هو إلا انعكاس للنظام الحزبي السائد فيها ، فهي التي تؤدي دوراً رئيسياً في بلورته وتنسيقه وتوجيهه نحو الهدف الذي تسعى إليه من خلال دراسة اتجاهات الجماهير ومن ثم تقوم برسم برامجها ومبادئها وفقاً لهذه الاتجاهات .<sup>(٤)</sup>

يشكل الحزب قوة سياسية واجتماعية من خلال ممارسته السلطة أو حتى إذا كان خارج السلطة ؛ لأنه في الحالتين يقوم بدور الرقابة على ممارسة الحكم من ناحية وعلى الأحزاب الأخرى من ناحية ثانية .

ويفترض النظام الديمقراطي وجود أكثر من حزب ، والحرية السياسية تسمح بتعدد الآراء والاتجاهات ، وبالتالي تعد المعارضة شرطاً لوجودها ، وهذه المعارضة تسهل عملية تحقيق التوازن السياسي ، وهو ما يحول دون هيمنة قوة أو تيار سياسي واحد ، يقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط .<sup>(٥)</sup>

وثمة ملاحظة ، ترد في هذا المجال ، إن الأحزاب السياسية أصبحت من الأولويات في كثير من الدول ، وقد وصل الحال ببعض الدول إلى إدخالها في صلب دساتيرها .

إن إدخال مصطلح الأحزاب السياسية ضمن القانون الأساسي ( الدستور ) هو أمر حديث نسبياً ، فنظرية التمثيل السياسي لا تذكر سوى العلاقة بين الناخب والنائب أو العلاقة بين البرلمان والأمة ، لكن مع ظهور أهمية الأحزاب السياسية في الحياة العامة ودورها الرئيسي في تقدم الدولة ، اهتم المشرع بها وخصها بأهمية بالغة بأن أدخلها ضمن الإطار الدستوري كما في المادة ( ٤٩ ) من الدستور الإيطالي .

يلاحظ المتابع للأنظمة السياسية المختلفة اتساع دور الأحزاب السياسية ، وازدياد تأثيرها ، وعمق تغلغلها في مفاصل الحياة السياسية ، لذلك ، ارتأينا معالجة هذا الجانب المهم في الأحزاب السياسية والمتمثل في نموذج (( التعددية الحزبية )) الأكثر انتشاراً ، وإثارةً للجدل السياسي .

من هنا ، فإن هذه الدراسة تفترض أولاً وجود رابطة بين نظام التعددية الحزبية وبين النظام الانتخابي النسبي ، مع ما يستتبع ذلك من نتائج عديدة . وثانياً ، وجود جملة من الأسباب والبواعث الاجتماعية – السياسية التي تدفع باتجاه التعددية الحزبية . وثالثاً ، فإن تطبيق نظام التعددية الحزبية سيسهم في إقامة تحالفات وائتلافات سياسية وحكومية .



لذلك ، سنسعى لمعالجة هذه الإشكاليات ، وفقا لأساليب البحث العلمي المتمثلة بالاعتماد على المصادر العلمية ، وانتهاج الموضوعية ، متوخين الدقة والحقيقة ، وساعين للوصول الى النتائج العلمية .

### أولا : مفهوم نظام التعددية الحزبية

إن الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام هو توزيع السلطة بين مؤسسات المجتمع وعدم احتكار السلطة بيد فئة أو حزب واحد ؛ فنظام التعدد الحزبي ضد فكرة ( الأحادية ) وكذلك يستند الى فكرة إن من حق أي مجموعة من الشعب أن تتبنى ما تشاء من الآراء والأفكار طالما لها مصالح مختلفة ومتباينة عن الآخرين .

وفي هذا النظام لا يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة بمفرده ولوحده ؛ لأن في نظام تعدد الأحزاب لا يفوز حزب واحد بالأغلبية التي تساعده على تشكيل الحكومة بمفرده ؛ الأمر الذي يضطره الى الائتلاف والتعاون مع الأحزاب الأخرى في السلطة التشريعية لتشكيل الوزارة .<sup>(٦)</sup>

إلا إن هذا القول لا يعني إن كل الأحزاب الممثلة في البرلمان ستشارك في تأليف الحكومة ، وإنما تتولى هذه المهمة أكثر الأحزاب تمثيلا في البرلمان ، في حين تتولى الأحزاب الأخرى مهمة المعارضة .

يوجد نظام تعدد الأحزاب إذا تمكنت ثلاثة أحزاب أو أكثر من اقتسام نتائج الانتخابات العامة وتوزيع المقاعد داخل السلطة التشريعية فيما بينها وبالشكل الذي يعطي لكل منها تأثيراً فعالاً داخل البرلمان .

ومن المهم الإشارة الى إن المحدد لنظام تعدد الأحزاب أو المعيار الذي يميزه عن نظام الحزبين هو ليس مجرد زيادة عدد الأحزاب داخل السلطة التشريعية عن حزبين ، لكن هو مقدار القوة النسبية التي تتمتع بها مجموعة الأحزاب داخل مجلس النواب<sup>(٧)</sup> .

إن نظام التعددية الحزبية يعطي الناخب تعدد الخيارات بين التيارات والأحزاب السياسية ، ولكن في الوقت نفسه يمكن أن يجعل من تشكيل الحكومة مناسبة للتفاوض والمساومة بين الأحزاب السياسية من أجل تقاسم وتوزيع الحقائق الوزارية ؛ الأمر الذي قد يضعف من أداء الحكومة وتحقيق برامجها السياسية والتنفيذية ، وبعبارة أخرى ، إن الحكومة التي تتشكل من حزب واحد تكون دائماً أقوى في أدائها وتنفيذ برامجها من تلك التي تتألف من أحزاب عدة .<sup>(٨)</sup>



و يجدر القول ، إن الدول لا تحدد في دساتيرها وقوانينها تبنيها وتطبيقها لنظام التعددية الحزبية ، لكن الممارسة السياسية العملية لوتيرة معينة من نظام سياسي ما لمدة طويلة من الزمن هي التي تحدد لنا شكل النظام الحزبي المتبع .

### ثانياً : أسباب نظام التعددية الحزبية

كان الأساس النظري للتعددية الاعتقاد بأن السلطة هي بطبيعتها موزعة ، أو يجب أن تكون كذلك ، بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع ، وقد رأى التعدديون إن من الأفضل للأفراد أخلاقياً أن يرتبطوا سياسياً بمجموعة متنوعة من الجماعات والمصالح ، وهم يرون إن هذه الجماعات والمصالح أسبق من الدولة تاريخياً أو منطقياً ، بل إن الدولة تتألف من هذه الجماعات والمصالح ولا يمكن تصورهما منفصلة عنها .

وقد اتجه بعض الباحثين الى الافتراض إن السلطة في المجتمعات الغربية تنافسية ، ومجزأة ، وموزعة ، وذهب هؤلاء الى إن المواطنين يتمتعون بحق الاقتراع العام وبانتخابات حرة منتظمة ، ومؤسسات تمثيلية ، وحقوق مواطنة ..... لذلك ، فإن هذه التعددية الاجتماعية – السياسية العامة تجسدها التعددية الحزبية ، ويقضي المنطق بأن التعددية الحزبية لا يمكن أن توجد إلا حيثما وجدت تعددية اجتماعية – سياسية .<sup>(٩)</sup>

إن الأحزاب السياسية نشأت في كثير من الأحيان بتأثير أزمة المشاركة ، أي مطالبة القوى الاجتماعية – السياسية الصاعدة في المجتمع بإشراكها في الحكم ، ذلك لأن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد قلبت الروابط والتنظيمات السياسية القائمة ، فقد صاحب انهيار النظام الإقطاعي في الغرب مطالبة الطبقة الوسطى الصاعدة آنذاك بتمثيلها سياسياً في الحكم ، ثم إن التصنيع لم يغير المجتمع اقتصادياً فحسب ، وإنما جعل الطبقة العاملة تطالب هي أيضاً بدورها بأن تؤدي دوراً هاماً في تقرير سياسة البلاد .<sup>(١٠)</sup>

وهناك أسباب عدة ساهمت في تبني نظام التعددية الحزبية ، ولعل منها وجود أسس طبقية واجتماعية وعقائدية ، حيث أفرزت الاختلافات العرقية والقبلية والدينية في بعض الدول أحزاباً سياسية تمثل قبيلة معينة أو مجموعة عرقية أو جماعة دينية.

وإذا كان الدفاع عن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للطبقات المختلفة هو السبب الأساس لقيام الأحزاب في الدول المتقدمة وتعددها ، فهذا السبب أيضاً قامت الأحزاب في بعض الدول النامية وتعددت ، ولكن

في بعضها الآخر كان السبب مختلفاً تماماً ومتعلقاً بواقع التخلف الذي تعيشه ، فوجود الأحزاب في بعض الدول وتعددتها يقوم على أساس انقسام مجتمعاتها عرقياً وقبلياً وطائفياً . (١١)

ولعل من الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب ، تكمن في انقسام بعض الأحزاب السياسية أو تأسيس أحزاب سياسية جديدة فضلا عن اعتماد نظام الانتخابات النسبي ، والذي يعد بحق أقوى الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب . (١٢)

وربما تكون هناك علاقة وثيقة بين النظام الانتخابي والتعددية الحزبية إذ أنه يأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ؛ لأنه يسمح بتوزيع المقاعد بين الأغلبية والأقلية ، ويعتبر نظام التمثيل النسبي أكثر تماشياً مع المبدأ الديمقراطي من نظام الأكثرية ، لأنه يسمح بتمثيل كل الأحزاب في البرلمان بمختلف اتجاهاتها السياسية ، والتي تعبر أصدق تعبير عن موقف الرأي العام في الدولة .

وكذلك ، فإن نظام التمثيل النسبي يساعد على وجود معارضة قوية تتولاها أحزاب الأقلية في البرلمان ، مما يحول دون استبداد حزب الأغلبية بشؤون الحكم ويحول بالتالي دون استبداد البرلمان بسلطته ، وهو أمر ضروري للنظام الديمقراطي النيابي . (١٣)

ويحافظ نظام التمثيل النسبي على وجود الأحزاب السياسية القائمة ، بل يؤدي الى زيادتها أحيانا ، بسبب شعور كل حزب بأنه قادر على تمثيل أصوات الناخبين والوصول الى البرلمان ، وزيادة الأحزاب بايجابياتها يؤدي الى ترسيخ مفهوم التنافس السياسي وتجنب نشوء بعض التنظيمات السياسية غير المشروعة . (١٤)

### ثالثا : مزايا نظام التعددية الحزبية

هناك خصائص عدة ، ومزايا كثيرة في نظام التعددية الحزبية ، لعل منها :

١- التعبير عن المصالح الشعبية المختلفة بعدد كبير من الأحزاب التي تخوض الحياة السياسية من خلال مبادئها وأهدافها ، وتحاول كسب الجماهير الشعبية لها ، ولكنها تؤمن بحق الأحزاب الأخرى في التنافس الحر عبر الديمقراطية والتعددية .

٢- إن التعدد الحزبي الذي يعكس التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية يعني إن حل تلك المصالح والأيدولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية .



٣- يؤثر هذا النظام تأثيراً فعالاً في النظام السياسي سيما العلاقات بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية باتجاه الفصل بينها .

٤- يوفر للنخب مجالات واسعة في الاختيار أو الانتماء السياسي . (١٥)

ولعل من أهم مزايا التعددية الحزبية أنه أقرب الى بيان اتجاهات الرأي العام بشكل صادق وأمين ، لذلك فهو أجدر بتحقيق التمثيل الواسع لكل القوى السياسية في الدول التي تأخذ به ، ويؤكد بعضهم إن هذا النظام يؤدي الى تحقيق مفهوم الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى حد كبير ، ذلك لأن البرلمان يستفيد من انعدام التوازن الحزبي فيؤثر في الحكومة . (١٦)

وربما تحصل بعض الثغرات والعيوب في هذا النظام ، وربما يكون منها اختلال الأعمال الإدارية بسبب كثرة التغيير الوزاري ، وعدم القدرة على انجاز السياسة العامة للحكومة ، وشل المشروعات العامة ، وتكد الدولة أموالاً طائلة بسبب عدم إتمامها ، وكذلك ، يؤدي عدم التجانس الوزاري الى ضعف روح المسؤولية الوزارية ، وهو ما ينعكس أحياناً انحراف بعض الأحزاب عن مبادئها بسبب تبني بعض الوسائل الذاتية أو الشخصية لبلوغ هدف خاص ، وقد تكون مدفوعة باعتبارات شخصية لزعمائها ، وقد تكون مثالية الأحزاب سبباً للانحراف الجزئي ؛ لأن غرضها السلطة ، والحوار مع الأحزاب وتبني بدائل مختلفة قد توافق أو لا توافق اتجاهات كثيرة للرأي العام . (١٧)

#### رابعاً : أنواع التعددية الحزبية

هناك تصنيفات عدة للأحزاب السياسية ، قائمة على مجموعة من المعايير ، منها العقيدة ، والطبقة ، والولاء ، والجغرافية ، والهوية ، والدين ، والتنظيم ، والفاعلية ، وثمة تمييز جوهري بين أحزاب كبار الموظفين والأحزاب الجماهيرية ، فالقسم الأول يراعى النوعية وليس الكمية ، وعدد أعضائها القليل لا يتطلب بنية صلبة ، أما القسم الثاني ؛ فإن ابتكارها يعود الى الأحزاب الاشتراكية التي حاولت اجتذاب عدد كبير من المنتسبين (١٨)

وفي دراستنا لنظام التعددية الحزبية ، نلاحظ وجود بعض الأنواع فيها ، ومنها :

١- التعددية المرنة : وهي قليلة الانتشار حالياً وذلك إنها تركز على نظام الانتخاب الأكثرية على دورتين الذي لم يعد له وجود خارج فرنسا منذ أكثر من نصف قرن ، وكانت تؤدي الى عدم استقرار

حكومي دائم حيث تتغير باستمرار التحالفات السياسية بين الأحزاب ؛ الأمر الذي ينعكس على وجود الحكومة واستقرارها في الحكم فتضطر الى الاستقالة .

٢- التعددية الجامدة : وهي نتيجة لنظام الانتخاب النسبي الذي يسمح بالتمثيل البرلماني لكل الاتجاهات السياسية ، والتعددية الجامدة يمكن أن تكون في نظام رئاسي ولكنها أقل ملاءمة من التعددية المرنة ، كما إن انتخاب رئيس الدولة في ظل التعددية الجامدة يصبح أكثر صعوبة .

والتعددية الجامدة قادرة نظرياً على التكيف مع النظام المجلسي ، مع إن النظام المجلسي الوحيد حالياً أي النظام الدستوري يركز على التعددية المرنة ، أما في النظام البرلماني ، فتؤدي التعددية الجامدة الى نتائج سلبية كما تؤكد ذلك تجربة ألمانيا في عهد جمهورية فايمار وتجربة إيطاليا الحالية .<sup>(١٩)</sup>

ووفقاً للاختلافات الكثيرة في الأنظمة الحزبية المتعددة ، إذ قد يكون هناك توازن في القوة بين الأحزاب المشتركة في التآلف الحزبي وقد تكون بعضها أقوى بكثير من بعضها الآخر ، ويتبع ذلك ، إن بعض أنظمة تعدد الأحزاب تتميز بسهولة تشكيل حكوماتها الائتلافية بينما تعاني أنظمة أخرى من صعوبات وعقبات وأزمات سياسية .

وإزاء ما سبق ، فقد فرق بعض الباحثين بين ثلاثة نماذج مختلفة لنظام تعدد الأحزاب : النموذج الفعال ، والنموذج المتجزئ ، ونموذج السيطرة المنفردة .

- النموذج الفعال Operative : وفي هذا النموذج من نظام التعددية الحزبية تتميز الأحزاب ذات القوة بالاعتدال وتجنب صراع الأقطاب الحزبي ، وتساهم المعارضة ، بدورها ، في المحافظة على المواقف الحزبية المتسمة بالاعتدال ، يتصف هذا النموذج بسهولة تشكيل حكومات الائتلاف واستقرارها ، وهو ما يحصل غالباً في سويسرا وبلجيكا .

- النموذج المتجزئ Fragmented : ويتميز هذا النموذج بتفرق أحزابه على أسس مختلفة وتباعدها وتنافرها ، وتنشأ صعوبات كبيرة في هذا النموذج عند تشكيل الحكومات الائتلافية التي تبقى غير مستقرة نظراً لاحتمال تعرض الائتلاف القائم بين الأحزاب لأزمات سياسية شديدة ؛ ما يحدث غالباً في إيطاليا .

- نموذج السيطرة المنفردة Single Dominant : وهو عندما يتمكن أحد الأحزاب من استحوازه على الائتلاف الحزبي ، أو أن يحكم منفرداً لفترة من الفترات الانتخابية ، وقد يحصل هذا النموذج في السويد والبرتغال .<sup>(٢٠)</sup>

## خامسا : نتائج تبني التعددية الحزبية

تحول التعددية الحزبية ، عامة ، دون نشوء كتل برلمانية قوية فتساهم في الشردمة ، وعدم استقرار المؤسسات الدستورية . فالحكومة ، مثلا ، في نظام تعدد الأحزاب ، خاصة إذا كان عدد الأحزاب كبيراً ، وغالبيتها ممثلة في البرلمان ، تكون إما حكومة ائتلافية أي ناجمة عن تحالف بين أحزاب عدة ، وإما حكومة تدعمها غالبية ضئيلة في البرلمان نظراً الى توزيع المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب ، وفي الحالتين يكون وضعها غير مستقر .

ويعود سبب ذلك ، لأنه في الحالة الأولى ، يتعرض التحالف الحكومي للتفكك تحت تأثير أي أزمة سياسية ، وفي الحالة الثانية ، تكون الحكومة معرضة للسقوط لأن الكتل البرلمانية التي تدعمها لا تشكل أكثرية كبيرة ، وعدم الاستقرار الحكومي ينعكس على سائر مؤسسات الدولة ، وحتى على البرلمان نفسه ، والذي يتعرض للحل ، في النظام البرلماني ، على أساس إن الانتخابات التشريعية الجديدة قد تأتي بأكثرية نيابية بارزة ، تنبثق منها حكومة قوية ومستقرة ، ولكن غالباً لا تؤدي الانتخابات الى مثل هذه النتيجة . (٢١)

يمكن أن تتخذ التحالفات أشكالاً ودرجات مختلفة ، وبصورة عامة لا توجد تحالفات دائمة ولا خصومات دائمة ، فالتحالف يكون من أجل هدف مشترك ينتهي بمجرد تحقيقه ، وبما إن الأهداف مختلفة والوصول إليها يتطلب نضالاً قد يطول أو يقصر ، لذلك نرى تحالفات سرعان ما تزول وأخرى شبه دائمة نظراً لبعدها عن الهدف ، غير إن كل التحالفات هي تحالفات تكتيكية .

الى جانب ذلك ، يؤدي تطبيق التعددية الحزبية الى عدم استقرار سياسي ، وهو ناتج عن عدم حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة واضطراره للتحالف مع الأحزاب الأخرى المختلفة ، وما يصاحب ذلك من توزيع للمسؤوليات ، وعدم استقرار وزاري نتيجة لاختلاف مصالح كل حزب ، وسعيه لتحقيقها ولو على حساب الأحزاب الأخرى ، أو على حساب الصالح العام الأمر الذي يؤدي الى ضعف التآلف الحزبي ، وتعرضه للاهتزاز والانحيار .

ومن هنا ، تؤدي التعددية الحزبية دوراً أساسياً في تكوين التحالفات ، ونادراً ما تحصل التحالفات داخل الأنظمة ذات الثنائية الحزبية ، إلا بشكل استثنائي في ظروف خارجية أو داخلية خطيرة . (٢٢)

إن البرلمان يتمتع بقوة ملموسة إزاء السلطة التنفيذية ، في نظام التعددية الحزبية ، إذ ليس هناك حزب يسيطر في آن واحد على الحكومة والبرلمان ، وكما هو الحال في الثنائية الحزبية في بريطانيا ، لذلك



يستغل البرلمان هذا الواقع ويمارس سلطاته بشكل كامل وخصوصاً في التأثير على مراقبة الأداء الحكومي .

ففي إيطاليا ونظراً لعدم وجود أكثرية حزبية منبثقة عن حزب واحد أو تحالف عدد من الأحزاب ؛ الأمر الذي يعرض هذه الدول لأزمات وزارية وسياسية بشكل شبه دوري ، ويعتبر معدل عمر الحكومات الإيطالية من أصغر المعدلات في العالم ( لا يتجاوز سبعة أشهر ) أما في ألمانيا ، فإن النظام السياسي الألماني برهن على قدرته في الحفاظ على الاستقرار السياسي وفاعلية سلطاته الثلاث واحترامه لحقوق الإنسان وحياته العامة .

تؤدي الأحزاب السياسية في ألمانيا دوراً أساسياً في رسم السياسة وتنفيذها حيث يهتم القانون الأساسي بهذه المسألة ، إذ نصّ في المادة ( ٢١ ) على إن (( الأحزاب تشارك في تكوين الإدارة السياسية للشعب ، تشكيلها حر ، ويجب أن يتطابق نظامها الداخلي مع القواعد الديمقراطية ، وهي ملزمة بإعلان مصادر تمويلها )) .

أما دور التعددية الحزبية في فرنسا ، فإن المادة الرابعة من دستور الجمهورية الخامسة لسنة ١٩٥٨ ، تنص على ما يلي : (( الأحزاب والجماعات السياسية تساهم في التعبير عن الرأي بالاقتراع وهي تتكون وتباشر نشاطها بحرية وعليها أن تحترم مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية )) .

وفي بعض الدول الأوروبية ، هناك تعددية حزبية ، ففي كل من السويد والدانمارك والنرويج ، يُلاحظ وجود أربعة أحزاب وهي : المحافظون ، الليبرالي ، الاشتراكي ، الزراعي ، بمعنى آخر إن كل التيارات السياسية الرئيسية في التاريخ الأوروبي ممثلة في هذه الأحزاب .

إن إحدى ركائز علم السياسة هو إن السياسيين والأطراف الفاعلة ستقوم باختيار النظام الانتخابي الذي يعتقدونه مفيداً لأنفسهم ، وقد تبنت غالبية الدول الأوروبية نظام التمثيل النسبي منذ أوائل القرن العشرين ، ويعزى سبب ذلك إلى بروز القوى الاجتماعية الجديدة والحركات العمالية ، حيث يعكس النظام النسبي حركة التغيرات في المجتمع .<sup>(٢٣)</sup>

إن غالبية الحكومات التي تنشأ عن النظام النسبي والتعددية الحزبية هي حكومات ائتلافية ، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التصويت على القوانين في المجلس التشريعي وعدم إمكانية تطبيق سياسات فاعلة ، كما أن اتخاذ القرارات السريعة والتماسكة يمكن أن يعرقل بالوزارات الائتلافية وحكومات الوحدة الوطنية .



## خلاصة البحث

نستنتج من خلال ما ورد في هذه الدراسة ، الأهمية البالغة لدور الأحزاب السياسية في مجمل الحياة السياسية للدول خصوصاً ، نظام (( التعددية الحزبية )) الذي قد انتشر في أكثر من ثلاثين دولة ، وقد ساهم في بلورة أنظمة سياسية متعددة ، وأضفى عليها طابعه الخاص .

إن ثمرة تبني نظام (( التعددية الحزبية )) تعود بالفائدة على الناخبين الذين يشعرون أن أصواتهم وتطلعاتهم السياسية قد تمثلت تمثيلاً هو الأقرب إلى الصحة عبر النظام الانتخابي النسبي الذي هو على صلة وطيدة بالتعددية الحزبية .

ولعل من فوائد التمثيل النسبي ، أنه يؤدي إلى وجود مجلس تشريعي أكثر تمثيلاً لفئات المجتمع ، وخصوصاً في الديمقراطيات الحديثة التي تواجه انقسامات عميقة ، حيث يساعد النظام النسبي على إدراج كل المجموعات الهامة في البرلمان ، وهو شرط ضروري لتعزيز الديمقراطية ، حيث يؤدي إشراك الأقليات والأغليات في إدارة الشؤون السياسية إلى تفادي الكثير من المشاكل التي قد تعترض إدارة الدولة (٢٤)

تهدف هذه الدراسة ، كذلك ، إلى تبيان جوانب كثيرة في التعددية الحزبية ، التي تجعل دور البرلمان فاعلاً ومؤثراً . وإن كانت هناك بعض الثغرات في اعتماد هذا النظام ، ومنها ما يرتبط بعدم الاستقرار الحكومي ، فإن ذلك ليس أمراً عاماً ولا ينفى كذلك المنافع السياسية في هذا النظام السياسي الذي يتبناه ، حيث يسعى جاهداً إلى ضم كل الأفرقاء السياسيين في بوتقة النظام السياسي ، ومن ثم إمكان إدخالهم في العملية السياسية ضمن مؤسسات الدولة . وبالتالي ، فإن إمكانية تولي السلطة تصبح متاحة لمختلف الأطراف والاتجاهات السياسية ، ومن ثم فإن مساهمتها في النظام السياسي ستكون فاعلة وذات جدوى بسبب تبني برامجها السياسية .



## الهوامش :

- ١- د. إحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، دار وائل ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ١٨٧ .
- ٢- د. خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ٢٠٠٨ ، ص ٢١٧ .
- ٣- د. عصام الدبس ، النظم السياسية ، دار الثقافة ، عمان ٢٠١٠ ، ص ٣١٣ .
- ٤- د. جعفر الدراجي ، التوازن بين السلطة والحرية في الأنظمة الدستورية ، دار الحامد ، عمان ٢٠٠٨ ، ص ٢١٣ .
- ٥- د. عيسى بيرم ، حقوق الإنسان والحريات العامة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٢٣٣ .
- ٦- د. نيدار شفيق الدوسكي ، التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث ، دار زمان ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٧ .
- ٧- د. نظام بركات وآخرون ، مبادئ علم السياسة ، العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٩ .
- ٨- د. جواد الهنداوي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار العارف ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٩٥ .
- ٩- د. صالح جواد كاظم ، و د. علي غالب العاني ، الأنظمة السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، لا . ت ، ص ١٤٤ .
- ١٠- د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٤٧٩ .
- ١١- د. محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٧٤ .
- ١٢- د. حميد حنون خالد ، الأنظمة السياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٣
- ١٣- د. نزيه رعد ، القانون الدستوري العام ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٥٥ .
- ١٤- د. غازي كرم ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، أترأ للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٨ .
- ١٥- د. نعمان أحمد الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، جامعة مؤتة ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠٠ .
- ١٦- د. اوستين رني ، سياسة الحكم ، ترجمة د. حسن علي الدنون ، بغداد ، ١٩٦٤ ، ص ٢٨ .
- ١٧- د. قحطان الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٣٤ .
- ١٨- د. موريس دوفرجية ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، ترجمة د. جورج سعد ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٧٢ .
- ١٩- د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٤٣ .
- 20- Dell Hitchenr and Carol Levine , Comparative Government and Politics , Second Edition , ( New York : Harper and Row , Publishers , 1981 ) P. 138 .
- ٢١- د. عصام سليمان ، مدخل الى علم السياسة ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ١٠٧ .
- ٢٢- د. غسان بدر الدين و د. علي عواضة ، المؤسسات السياسية والقانون الدستورية ، دار الحقيقة ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٨٤ .
- 23- Reynolds , Andrew , Reilly , Ben , Electoral System – IDEA , www.Int-idea.se .
- ٢٤- د. عصام نعمه إسماعيل ، النظم الانتخابية ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٤١٨ .

